

ملخص واف : الإنتاجية العالمية: ذرّتها الرياح المناوئة

أعقب الأزمة المالية العالمية هبوط حاد في نمو الإنتاجية - المحرك الرئيسي لمستويات المعيشة على المدى الطويل - مما زاد من حدة المعوقات الهيكلية التي كانت رياحها المناوئة قد بدأت تهب بالفعل قبل وقوع الأزمة، ولا يزال هذا النمو بطيئا منذ ذلك الحين. وتوضح هذه المذكرة دور كل من تركّات الأزمة وهذه الرياح المناوئة في إبطاء نمو الإنتاجية، استنادا إلى الأبحاث الجديدة التي تستخدم بيانات على مستوى البلدان والصناعات والشركات، وتتضمن نتائجها ما يلي:

- كان هبوط نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP) عقب الأزمة المالية العالمية هبوطا مزمنا وواسع الانتشار عبر البلدان المتقدمة والصاعدة وذات الدخل المنخفض. وكان هذا الهبوط - إلى جانب ضعف الاستثمار في حالة الاقتصادات المتقدمة - المساهم الأساسي في خسائر الناتج مقارنة بمستوياته السائدة قبل الأزمة. ولا يمكن استبعاد قضايا القياس المتزايدة باعتبارها عاملا ربما يكون قد ساهم بدور ما في هذا الخصوص، ولكن معظم التباطؤ الذي أصاب الإنتاجية يبدو أنه محصلة لعوامل أصلية. ففي البلدان المتقدمة وذات الدخل المنخفض، بدأ التباطؤ الحاد في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على أثر التباطؤ الاقتصادي السابق على الأزمة، بينما كان هذا التباطؤ في اقتصادات الأسواق الصاعدة بمثابة انحراف عن المسار المتسارع السابق على الأزمة.
- كما حدث في حالات الركود العميق السابقة، خلفت الأزمة المالية العالمية في الاقتصادات المتقدمة "آثارا باقية على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج" - أي خسارة مزمنة في هذه الإنتاجية نتيجة لصدمة كبيرة تبدو مؤقتة. وهناك ثلاثة عوامل مترابطة يبدو أنها السبب وراء هذا النمط المتكرر: *أولاً*، على خلاف حالات الركود السابقة، أدى ضعف الميزانيات العمومية للشركات، مقترنا بأوضاع الائتمان العصبية، إلى إضعاف نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وهو ما حدث في جانب منه عن طريق إعاقة الاستثمار في الأصول غير المنظورة لدى الشركات المعسرة. وفي عدد من الاقتصادات الصاعدة، زاد أيضا سوء توزيع رأس المال داخل القطاعات وفيما بينها بسبب دورة الانتعاش والكساد المالية وما نتج عنها بالضرورة من ضعف الشركات والبنوك. *ثانياً*، يبدو أن الاقتصادات المتقدمة أصيبت بحلقة من الآثار المرتدة السلبية التي يتعاقب فيها ضعف الطلب الكلي والاستثمار والتغير التكنولوجي المتجسد في رأس المال. *ثالثاً*، ربما يكون ارتفاع عدم اليقين المحيط بالاقتصاد والسياسات قد زاد من ضعف نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وهو ما حدث في جانب منه عن طريق إبعاد الاستثمار عن المشروعات عالية المخاطر عالية العائد. وقد بدأت هذه التركّات التي خلفتها الأزمة تتلاشى بالتدرّج، ولكنها تظل عبئا كبيرا يبطئ نمو الإنتاجية،

وخاصة في أوروبا القارية.

• أضافت العوامل المتعلقة بالأزمة إلى المعوقات الهيكلية المهمة التي لا تزال تقف حجر عثرة أمام نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على مستوى العالم منذ فترة ما قبل الأزمة، ومنها على وجه الخصوص تراجع طفرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في معظم الاقتصادات المتقدمة وانتقال التداعيات المترتبة على هذا التراجع إلى الاقتصادات الأخرى؛ وارتفاع أعمار القوى العاملة، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة؛ وتباطؤ تراكم رأس المال البشري؛ وتباطؤ الاندماج التجاري العالمي - بما في ذلك النضج الذي وصلت إليه عملية اندماج الصين في التجارة العالمية. وفي الاقتصادات الصاعدة والنامية، بالرغم من أن القوى الدافعة كانت أقل وضوحا واحتمالات لحاق الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بركب التقدم لا تزال قوية، يبدو أن الآثار المتلاشية للإصلاحات الهيكلية والتحول الهيكلي في الفترة السابقة ساهمت بدور في هذا الخصوص.

• ربما تكون معالجة تركبات الأزمة هي المسار الواعد الأهم لتعزيز نمو الإنتاجية على المدى القريب، ولا سيما في أوروبا القارية، حيث لا تزال الآثار الباقية التي خلفتها الأزمة المالية أكبر مما خلفته في معظم الاقتصادات المتقدمة. ومن شأن تنشيط الطلب - بما في ذلك معالجة الميزانيات العمومية الضعيفة المتبقية في الشركات والبنوك والحد من عدم اليقين بشأن السياسات وإعطاء دفعة للاستثمار في مشروعات البنية التحتية عالية العائد - أن يشجع زيادة الاستثمار الخاص وتحمل المخاطر وتحسين توزيع رأس المال. ويمكن أن يؤدي هذا إلى إيقاف حلقة الآثار المرتدة السلبية بين الاستثمار والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، مما يساعد في انتشال معظم الاقتصادات المتقدمة من فخ النمو المنخفض الذي تعاني منه حاليا.

• وعلى المدى المتوسط، تبدو آفاق الإنتاجية محاطة بقدر كبير من عدم اليقين. فمن الممكن حدوث انتعاشة يقودها النشاط في مجال الذكاء الاصطناعي وغيره من الإنجازات الأخرى، وإن كان التنبؤ بحجمها وتوقيتها أمرا صعبا. وإلى أن يتم ذلك، وحتى إذا تمت معالجة تركبات الأزمة، فمن غير المرجح أن يعود نمو الإنتاجية إلى المعدلات المرتفعة التي شهدتها تسعينات القرن الماضي (في الاقتصادات المتقدمة) أو منتصف الألفينات (في الاقتصادات الصاعدة والنامية) نظرا للمعوقات الهيكلية الراهنة. وينبغي أن يتصدى صناع السياسات لهذه الرياح المناوئة باتباع منهج استباقي، بما في ذلك دفع عجلة الإصلاحات الهيكلية وتعزيز سياسات التجارة الحرة والهجرة التي حققت مكاسب كبيرة في العقود الماضية على صعيد الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وبهذا، يتسنى لهم ضمان تعميم المكاسب على نطاق واسع بين البلدان وفي داخلها. وفي هذا السياق، ينبغي التركيز على دعم السياسات المعنية بالابتكار والتعليم والتدريب.